

Distr.
GENERAL

S/1998/644
14 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٥ من تقرير الأخير المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/454) بشأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي ذكرت فيه أنني أعتزم أن أقدم، بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، رهنا بمشيئة مجلس الأمن، مقترحات محددة بشأن إمكانية تعزيز القدرة الشاملة للقوة، آخذا بعين الاعتبار الحالة في المنطقة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨.

ثانيا - التطورات الأخيرة

٢ - ومن الجدير بالذكر أن تحقيق السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا يزال يتوقف إلى حد كبير على التطورات الجارية في بقية أجزاء المنطقة وأن التطورات الأخيرة في كوسوفو قد أبرزت خطر تجدد أعمال العنف في المنطقة وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك العنف من آثار وخيمة على الأمن الخارجي والداخلي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٣ - وفي تقريرني إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/608)، الذي أعدته عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، أعربت عما يساورني من قلق متزايد من أنه ما لم يتم وقف الأعمال العدائية في كوسوفو فإن التوترات يمكن أن تنتقل عبر الحدود ويؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. لذلك فإني لا أزال أرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذل على الصعيد الدولي لمعالجة الجوانب الأساسية للحالة التي لا يمكن تسويتها إلا من خلال المفاوضات. ولا تزال المناقشات حاليا متواصلة على الصعيد الدولي بشأن الحاجة الممكنة إلى توسيع التواجد العسكري الدولي في المنطقة وبشأن إنشاء نظام رصد شامل نتيجة للحالة السائدة في كوسوفو.

٤ - وقام وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، السيد بلاغوي هندزيسكي، إلحاقاً برسائله المؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ (انظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة S/1998/454)، بتوجيه رسالة جديدة إليّ

في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/627) كرر فيها توصية حكومته بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فترة ستة أشهر إضافية مع الاحتفاظ بنفس الولاية والهيكل وتركيب القوات. وذكر أيضا أن حكومة بلده أيدت خيار الزيادة المحتملة في العنصر العسكري فضلا عن عنصر الشرطة المدنية، وذلك بالتعاون مع السلطات وبناء على موافقتها. وعلى إثر الاجتماع المعقود في بون في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أعرب أيضا فريق الاتصال في بيانه بشأن كوسوفو عن تأييده لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

٥ - ومنذ أن نشبت أزمة كوسوفو، كثفت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دورياتها على امتداد الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأنشأت أيضا مراكز مراقبة مؤقتة للرصد والإبلاغ على مدى الأربع والعشرين ساعة في كافة أنحاء منطقة عملها (انظر الفقرة ٥ من الوثيقة S/1998/454). وجاء فرض هذه المهام الإضافية في وقت يبذل فيه بالفعل القوام المحدود للعملية أقصى ما لديه من جهد من أجل إنجاز المهام الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

ثالثا - التوصيات

٦ - وكما جاء في الفقرة ٢٣ من تقرير المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/454)، لا أزال أعتقد أن من السابق لأوانه، فيما يبدو، المضي نحو اتخاذ قرار بسحب القوة، عقب ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. ومن ثم، وفي ضوء مراعاة التوصيات الواردة في الفقرات ٧ إلى ٩، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في تمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٧ - ونظرا للقيود المفروضة على قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في رصد التطورات الجارية على امتداد الحدود، بما في ذلك حدود كوسوفو، والإبلاغ عنها، فقد يرغب مجلس الأمن في النظر في رفع العدد الإجمالي لقواته بزيادة ٣٥٠ فردا من جميع الرتب. وسيتم نشر غالبية هذه القوات، البالغ مجموعها ٢٣٠ فردا، في تسعة مراكز للمراقبة مزودة بالأفراد بصورة دائمة على امتداد الحدود بين كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) وألبانيا، في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وستقوم القوات، وفقا للقرار ٧٩٥ (١٩٩٢)، برصد التطورات في مناطق الحدود والإبلاغ عنها، بما في ذلك التطورات التي سيكون لها تأثير على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

٨ - وستقوم قوة احتياط مكونة من فصيلتين ويناhez قوامها ٦٠ جنديا بإنجاز دوريات برية وجوية محدودة. وسيكون لقوة الاحتياط هذه موقع مركزي ومزودة بالقدرة الكافية على رد الفعل في الوقت المناسب لمواجهة أي تطورات قد تستلزم الانتباه الفوري. ونظرا لبعد مواقع مراكز المراقبة وصعوبة الأرض في مناطق الحدود الجبلية، لا سيما خلال فصل الشتاء القاسي، أقترح إلحاق وحدة طبية مكونة من ٣٥ رجلا

وثلاث طائرات هليكوبتر قادرة على الاستجابة فورا لحالات الطوارئ التي تشمل أفراد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بالقوة الاحتياطية.

٩ - ونظرا للدور الهام الذي يقوم به عنصر المراقبين العسكريين والشرطة المدنية في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مجال بناء الثقة، فقد يرغب أيضا المجلس في النظر في تعزيز قوامهما بإضافة اثني عشر فردا وأربعة وعشرين فردا لكل منهما على التوالي. ومن شأن تعزيز عنصر المراقبين العسكريين والشرطة المدنية أن يقوي هاتين المجموعتين ودورياتهما على الحدود فضلا عن عمل رصد الحالة في مراكز عبور الحدود والإبلاغ عنها.

١٠ - وفي حالة موافقة مجلس الأمن على ما سبق ذكره من زيادة مستويات القوة، فإنني سأقدم في أسرع وقت إضافة بشأن الآثار المالية لهذا التقرير.

— — — — —